

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة الرقابة الداخلية

أنشطة الرقابة الداخلية

تقرير من مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن أنشطة وظيفة الرقابة الداخلية وفقاً للمقرر
م ت ص - ٤٤/م - ٣.

أولاً - لمحة عامة

١- من خلال نشرة المدير العام DGB/2018/02 المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أنشئ مكتب التقييم والرقابة الداخلية عن طريق دمج شعبة التقييم المستقل مع مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات. وفي النشرة نفسها نُقِلَت الوظيفة المرتبطة بالأخلاقيات إلى مكتب المدير الإداري، بمديرية الإدارة المؤسسية. ويشرف مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية على شعبتين مشتركتين في الموقع هما: شعبة التقييم المستقل وشعبة الرقابة الداخلية، اللتان ستظلان مستقلتين إحداهما عن الأخرى بحكم مسؤولياتهما. ومن خلال تحسين التنسيق والتواصل بين الشعبتين بشأن مسائل منها خطط العمل، ستتحقق أوجه التآزر وتعزز استقلالية وظيفة ضمان الجودة.

٢- وقد تأسست شعبة الرقابة الداخلية (الشعبة) عملاً بالمادة ٩-١ من النظام المالي والقاعدة المالية ١٠٩-١-١٥، وهي تخضع لميثاق الرقابة الداخلية، والمبادئ التوجيهية للتحقيقات، ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي. وتغطي ولاية شعبة الرقابة الداخلية كل نظم اليونيدو وإجراءاتها وعملياتها ووظائفها وأنشطتها. وفضلاً عن وظائف الشعبة الرئيسية المتعلقة بالمراجعة الداخلية

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



للحسابات، والتحقيق، فإنَّ الشعبة أيضاً هي جهة الاتصال المعنية بتنسيق أنشطة وحدة التفتيش المشتركة، وتعمل بمثابة الأمانة للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٣- وتتبع الشعبة في أداء وظائفها المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين فيما يخص المراجعة الداخلية للحسابات، والمبادئ والإرشادات الموحدة للتحقيقات.

٤- وتشمل الوظائف المهيأة لها في ميزانية الشعبة حالياً أربعة موظفين من الفئة الفنية، وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة، ويُنتظر تعيين مدير واحد يشرف على الشعبتين (على النحو المذكور أعلاه)، ومراجع حسابات من الفئة ف-٢. وفي عام ٢٠١٧، بدأت الشعبة العمل بأربعة موظفين: مدير، ومفتش، واثنين من موظفي الدعم (مساعد رقابة أول، ومساعد رقابة). وكان ثمة وظيفتان من الفئة الفنية، هما وظيفتا مراجع حسابات، شاغرتان في النصف الأول من عام ٢٠١٧، مما أسفر عن الحد من القدرات المتاحة للمراجعة الداخلية للحسابات.

الجدول ١ لمحة عامة عن الموظفين

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
عدد الوظائف	عدد الوظائف	عدد الوظائف	عدد الوظائف	
١ (مكتب التقييم والرقابة الداخلية) ^(١)	١ (مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات)	١ (مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات)	١ (مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات)	مدير (مد-١)
١				رئيس (ف-٥) ^(ب)
(الوظيفة مشغولة حالياً على المستوى ف-٣)	١ - وظيفة شاغرة ^(ج)	١	١	مراجع حسابات (ف-٤)
٢ ^(د)	٢ ^(د)	١ - وظيفة شاغرة	١ - وظيفة شاغرة	مراجع حسابات (ف-٣)
وظيفة شاغرة ^(د)				مراجع حسابات (ف-٢)
١	١	١ - وظيفة شاغرة	١	محقق (ف-٣)
٢	٢	٢	٢	موظف دعم (خ ع)
٨	٧	٦	٦	العدد الإجمالي للوظائف المشمولة بالميزانية
٧	٦	٤	٥	العدد الإجمالي للوظائف المشغولة

(أ) بداية من ١ شباط/فبراير، لم تعد وظيفة المدير تغطي شعبة واحدة فقط، بل شعبتين هما: شعبة التقييم المستقل وشعبة الرقابة الداخلية.

(ب) وظيفة جديدة بداية من شباط/فبراير ٢٠١٨، أُنشئت مع الهيكل الجديد.

(ج) شاغرة منذ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(د) شُغلت إحدى الوظائف في ٢٧ حزيران/يونيه والأخرى في ١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(هـ) سيعين مراجع حسابات من الفئة ف-٢.

٥- وتوضع خطة العمل السنوية لشعبة الرقابة الداخلية على أساس تقييم مستمر للمخاطر المتصلة بعمليات اليونيدو. وتكون الشعبة رأياً بشأن المخاطر باستخدام كل من النهج التنازلي والنهج التصاعدي. ويتضمن النهج التنازلي الملاحظات المأخوذة من دورات أجهزة تقرير السياسات واستعراض قراراتها الرئيسية، وكذلك من اجتماعات الإدارة العليا، من أجل فهم أولويات المنظمة ورؤيتها للمخاطر. ويشمل النهج التصاعدي المناقشات الجارية للشعبة مع رؤساء وحدات الأعمال الرئيسية، وفي المستقبل، مع رئيس لجنة إدارة المخاطر. وتضع الشعبة في الاعتبار أيضاً الآراء المتعلقة بالفرص والمخاطر المؤسسية لجهات ضمان الجودة الأخرى. بما في ذلك مراجع الحسابات الخارجي وشعبة التقييم المستقل.

٦- وقد أُجري آخر تقييم للمخاطر في عام ٢٠١٧ بهدف وضع خطة العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتُحدَّث تقييمات المخاطر سنوياً.

٧- وخلال عام ٢٠١٧، أصدرت الشعبة خمسة تقارير مراجعة: تقريرين بشأن مراجعة البيانات المالية، وتقريرين بشأن مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وتقرير مراجعة واحداً لحسابات المقار. وفضلاً عن ذلك، صدرت خمسة تقارير تحقيق.

٨- ويقدم الجدول ٢ أدناه لمحة عامة عن التقارير الصادرة في السنوات الخمس الأخيرة.

الجدول ٢

لمحة عامة عن التقارير بحسب سنة صدورها

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
مجموع التقارير الصادرة					
٥	٤	٥	٥	٥	تقارير المراجعة الداخلية
٥	٣	٥	٨	١	التقارير التحقيقية (بما في ذلك المسائل البنوية)
٢	١	١	١	١	تقارير جهات أخرى (مثلاً، وحدة التفتيش المشتركة، شعبة الرقابة الداخلية)
١٢	٨	١١	١٤	٧	المجموع

٩- وواصلت الشعبة تقديم المشورة والدعم للإدارة فيما يخص الطلبات الواردة بشأن طائفة واسعة من المسائل. وشملت مسائل منها وضع السياسات، والاتفاقات المبرمة مع المانحين، ومبدأ المراجعة الواحدة، والإدارة المركزية للمخاطر، والشركاء المنفذين، وعمليات التحقق التي تجريها المفوضية الأوروبية.

١٠- وتؤكد الشعبة أنها اضطلعت بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيق خلال عام ٢٠١٧ بصورة مستقلة وموضوعية دون أي تدخل و/أو تأثير من أطراف داخلية أو خارجية.

ثانياً - لمحة عامة عن أعمال المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٧^(١)

١١- اكتملت مراجعة حسابات المكتب الإقليمي بمصر، ورفُع التقرير إلى الإدارة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وكانت هذه عملية المراجعة الأولى لهذا المكتب الإقليمي منذ تقديم خطة العمل الجديدة بشأن السياسات الميدانية إلى لجنة البرنامج والميزانية في حزيران/يونيه ٢٠١٦، التي صُنِّف ذلك المكتب بموجبها على أنه مركز إقليمي. وتضمنت النتائج الهامة لعملية مراجعة الحسابات ما يلي: إنشاء قنوات اتصال منتظم بالبعثات الميدانية من أجل علاقة أكثر فاعلية بين المقر والبعثات الميدانية؛ وتحسين إدارة العلاقة بين البرامج الميدانية والإقليمية؛ وتحسين التنسيق بين أنشطة اليونيدو وتقديم التقارير عنها إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة العربية.

١٢- ورفُع تقرير مراجعة الحسابات بشأن **الشعبة الإقليمية لأفريقيا** إلى الإدارة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتغطي هذه الشعبة ٤٥ بلداً من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، إضافةً إلى جنوب السودان، وهي ذات ولايات طموحة ترمي إلى تصنيع أفريقيا. ويشكل تنفيذ هذه الولايات في ضوء تساؤل الموارد المالية تحدياً كبيراً. وتضمنت التوصيات البالغة الأهمية المدرجة في التقرير ما يلي: إنشاء استراتيجية تمويل لبرنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وآلية تمويل ملائمة من أجل حشد المساهمات الطوعية وتلقيها، وتقديم تقارير سنوية تقارن الإنجازات بخطة العمل السنوية، علاوة على تقديم تقارير موجزة إلى المدير العام، وإسناد المسؤوليات المتصلة ببرنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا إلى ممثلي اليونيدو/الممثلين القطريين، ووضع إجراءات لتعزيز الاتصال والتنسيق الداخلي بشأن برامج التعاون الفنية الجاري تنفيذها في المنطقة، ووضع آلية داخلية لإدارة الالتماسات/الطلبات الصادرة عن البلدان وتلبية تلك الطلبات بفاعلية وبطريقة منسقة.

١٣- واكتملت عمليتا المراجعة المالية للبيانات المالية لعام ٢٠١٦ فيما يخص خدمات المطاعم والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والإبدال الرئيسية، وصدر التقريران في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٧ على التوالي.

١٤- واكتملت مراجعة الحسابات بشأن **المكتب الإقليمي والشراكات في إثيوبيا** ورفُع التقرير إلى الإدارة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(٢). وتضمنت النتائج البالغة الأهمية ما يلي: تنفيذ سياسة إدارة مركزية للمخاطر تنفيذاً كاملاً وفعالاً، وفيما يتعلق بالمشتريات، منح الموظفين مستويات وصول تتماشى مع مسؤولياتهم.

١٥- واكتملت مراجعة العمل الميداني بشأن **المكتب الإقليمي في الصين** وأرسل مشروع التقرير إلى الكيانات الخاضعة لمراجعة الحسابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبعد دمج التعليقات الواردة من الكيانات الخاضعة لمراجعة الحسابات، صدر التقرير النهائي في آذار/مارس ٢٠١٨^(٣). وتعلقت النتائج

(١) سَتُعْطَى أعمال المراجعة الداخلية لعام ٢٠١٨ في تقرير الدورة السابعة والأربعين للمجلس.

(٢) متاح على الشبكة الخارجية الموجهة إلى البعثات الدائمة.

(٣) متاح على الشبكة الخارجية الموجهة إلى البعثات الدائمة.

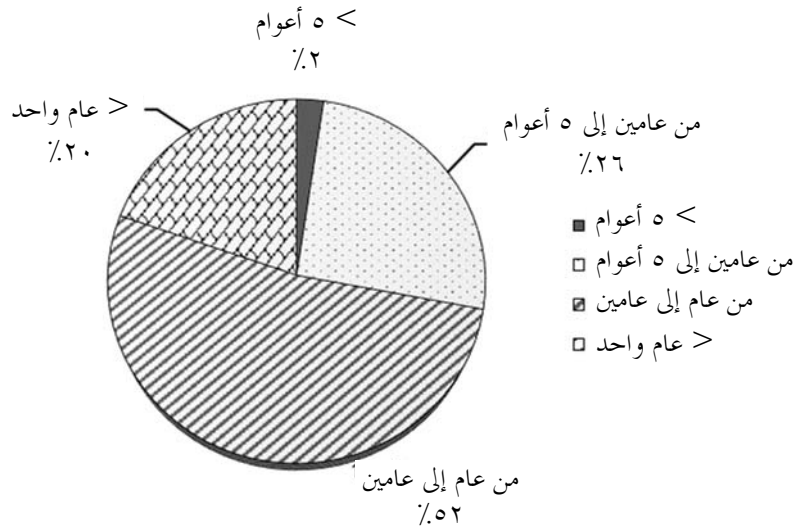
البالغة الأهمية بتحسين عملية الإدارة المركزية للمخاطر تحسناً كبيراً، فضلاً عن تحسين فاعلية تفويضات سلطة الشراء التي يديرها المقر.

ثالثاً - حالة تنفيذ التوصيات

١٦- استعرضت الشعبة تنفيذ التوصيات المعلقة كافة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وكما هو مبين في الجدول ٢ أعلاه، صدرت في عام ٢٠١٧ عشرة تقارير خاصة بمراجعة الحسابات والتحقيق (باستثناء تقرير وحدة التفتيش المشتركة المُقدّم إلى مجلس التنمية الصناعية)، وأسفرت هذه التقارير عن صدور ٥٧ توصية جديدة.

١٧- وخلال عام ٢٠١٧، انتهى العمل على تنفيذ ٤٦ توصية من توصيات الأعوام السابقة. وكان معدل التنفيذ التراكمي للتوصيات المفتوحة بشأن مراجعة الحسابات الصادرة منذ عام ٢٠٠٦ هو ٧٣ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (٦٠ في المائة في عام ٢٠١٦). ومن بين ١٦٨ توصية (١٨٠ توصية في ٢٠١٦) قيد التنفيذ، تعود ٤٧ توصية منها إلى عام ٢٠١٤ وما قبله، بنسبة مقدارها ٢٨ في المائة.

تقدم التوصيات المعلقة/التوصيات المعلقة التي بدأ تنفيذها



رابعاً - التعاون مع هيئات رقابية أخرى

١٨- استمرت المشاورات مع مراجع الحسابات الخارجي من أجل مواءمة خطط عمل مراجعة الحسابات والزيارات الميدانية المقررة، وتوسيع نطاق تغطية أنشطة ضمان الجودة في المكاتب الميدانية، والاستخدام الفعال للموارد المحدودة، وتجنب ازدواجية العمل.

١٩- واستمرت المشاركة النشطة في أوساط المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعماً لجهود تحقيق الاتساق والمواءمة على نطاق الأمم المتحدة.

٢٠- واستمرت الشعبة في العمل باعتبارها جهة الاتصال التابعة لوحدة التفتيش المشتركة فيما يخص اليونيدو.^(٤)

خامساً- تعزيز حوكمة وظيفة الرقابة الداخلية وعملها

٢١- تنفيذاً لتوصية معلقة منذ أمد قديمها مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة، أنشئت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، مُعززة بذلك استقلالية وظيفة الرقابة الداخلية وعملها والتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية. وأنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، بما في ذلك تعاونها مع مكتب التقييم والرقابة الداخلية ومع شعبة الرقابة الداخلية، علاوة على النصائح التي قدمتها، واردة في تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إلى المجلس (الوثيقة IDB.46/16). وواصلت الشعبة رفع التقارير إلى المدير العام من خلال التقارير الموجزة الفصلية.

سادساً- نظرة استشرافية

٢٢- ستواصل الشعبة بذل قصارى جهدها للوفاء بولايتها ومواصلة تحسين قدرتها على تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق والخدمات الاستشارية التي تعزز الحوكمة والرقابة وآلية اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة والمساءلة في اليونيدو. وسوف تظل خطة عمل الشعبة مرنة وقابلة للتعديل إلى أقصى حد ممكن، بغية التصدي للمخاطر الناشئة خلال عام ٢٠١٨.

٢٣- ومع أن الشعبة تأخذ في جهودها المعنية بالمراجعة الداخلية للحسابات بمنهجية تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر، إلا أنها لا تستطيع، بالنظر إلى مواردها، أن تخصص الاهتمام الكافي لكل المجالات المحددة الشديدة الخطورة والبالغة الأهمية. ومع هذا، ونظراً لأهمية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات، تخطط الشعبة للاستفادة من الخبرات السابقة في مراجعة حسابات المكاتب الميدانية، وتحسين نهج المراجعة الداخلية للحسابات عند التخطيط لعام ٢٠١٩ وإجراء عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٨.

٢٤- ولا تزال عملية تقييم المخاطر على نطاق المنظمة في مراحلها الأولى. وتتواصل الشعبة على نحو وثيق مع رئيس لجنة إدارة المخاطر، وستعزز هذا التعاون في الأشهر المقبلة وفي عام ٢٠١٩.

٢٥- وتتعاون الشعبة تعاوناً وثيقاً مع البرامج/الإدارات الفنية من أجل إضافة قيمة لعملها من خلال نتائج أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. ودعماً لهذا النهج، تشمل عمليات مراجعة الحسابات، اعتباراً من عام ٢٠١٨، خطط عمل الإدارة المتفق عليها، بدلاً من التوصيات السابقة.

٢٦- وفي عام ٢٠١٨، تعمل الشعبة على وضع خطة أكثر كفاءة وفاعلية لمتابعة التوصيات غير المنفذة، بدعم من المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

(٤) يرد في الوثيقة IDB.46/14 تقرير منفصل بشأن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة.

- ٢٧- وفي إطار عملية متابعة التوصيات، استعرضت الشعبة جميع التوصيات المعلقة وحددت منها ما يحتاج إلى إنهاء تنفيذ. وتلتقي الشعبة مع جهات التنسيق من أجل تأكيد تقييمها المبدئي لهذه التوصيات والتحقق من أي أدلة متاحة بشأن تنفيذ التوصيات المتبقية. وستعرض الحالة المنقحة للتوصيات على اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
- ٢٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أجرت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مناقشة مع الشعبة بشأن سبل زيادة تعزيز التعاون مع مراجع الحسابات الخارجي. واتفق على أن تجري الشعبة عملية حصر للضمانات من أجل مواصلة تحسين تعاونها مع جميع مقدمي خدمات ضمان الجودة. وسيعرض مشروع أولي على اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
- ٢٩- وستواصل الشعبة معالجة ما تبلى به من ادعاءات بوقوع أخطاء وسوف يستمر إيلاء الأولوية للتعامل مع الحالات الشديدة الخطورة.
- ٣٠- ولا تزال ميزانية وظيفة الرقابة الداخلية ومواردها البشرية غير متناسبة مع عمليات اليونيدو المتنوعة والمتزايدة، وغير متناسبة مع اتساع نطاقها الجغرافي، ومع ولاية الشعبة الموسعة بوصفها أمانة للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.
- ٣١- وكالعادة، يتوقف أثر الرقابة الداخلية - بوصفها وظيفة فعالة مستقلة وموضوعية تساعد المنظمة على تحقيق غاياتها وأهدافها - في نهاية المطاف على الدعم المتواصل المقدم من الإدارة العليا والدول الأعضاء في منظمة اليونيدو.

سابعاً - الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

- ٣٢- لعلّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.